عميرام متسناع، من منصبه، عيّن اسحق مردخاي خلفاً له، في ٢٠ حزيران (يونيو)، بينما استلم اللواء متان فيلنائي مكانه السابق في قيادة المنطقة الجنوبية. والمعروف ان مردخاي متشدد؛ وتوقعت المصادر الاسرائيلية منه المزيد من القسوة داخل الضفة الفلسطينية، وهو المتهم، سابقاً، بقتل اسير فلسطيني، في قطاع غزة، العام ١٩٨٥ (**الحياة وهآرتس**، ٢١/٦/١٩٨٩).

لم يكتف الجيش بذلك؛ بل سعى الى تقليص دور الجيش وزيادة فعاليته في الوقت عينه. فقد بدأت الشرطة العسكرية باقامة وحدة للتدخل السريع داخل المعتقلات لقمع التمرّدات، بدءاً بسجن مجدّو، ويتلقّى افرادها التدريبات الخاصة على اللياقة البدنية والمكافحة (**الحياة**، ٥/٧/١٩٨٩). كما اتفق الجيش ووحدة حرس الحدود على زيادة حجم القوة الاخيرة، تمهيداً لتكليف حرس الحدود بادارة المدن الفلسطينية وقيادة وحدات الجيش والشرطة داخلها (**المصدر نفسه**). ثمّ اوضح اللواء فيلنائي رغبة الجيش في اعادة تقليص فترة خدمة الاحتياط الفعلية الى ٤٤ يوماً للجنود، و٥١ يوماً للضباط، والى ١٤ يوماً للذين تزيد اعمارهم على الخمسين، مع اعفاء النساء كلياً (**المصدر نفسه**، ٣٠/٦/١٩٨٩). ولا بد من تنفيذ مثل هذه الاجراءات، حيث ادّى الضغط الملقى على عاتق الجيش لقمع الانتفاضة الى تزوير التقارير الرسمية الداخلية، وتقليص مدة تدريب وحدات الدروع الاحتياطية من ٣٠ ـ ٤٠ يوماً سنوياً الى ثلاثة فحسب، وعدم استدعاء بعض وحدات النخبة، بسبب اعتراضه على الخدمة في الارض المحتلة، حسب المصادر الاسرائيلية (**ميدل ايست انترناشونال**، ٧/٧/١٩٨٩)، مما ارغم الجيش على تخفيض حجم تواجده الميداني بنسبة ٥٠ بالمئة، وتقليص خدمة بعض افراد الاحتياط من ٦٠ الى ٤٠ يوماً (**الحياة**، ٩/٧/١٩٨٩).

حملة القمع وحملة المستوطنين

الى جانب الاجراءات والاتجاهات المذكورة سابقاً، تواصلت أعمال القمع المعهودة ضد الانتفاضة الشعبية، فيما تصاعدت حرب المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، وازدادت عنفاً. ولم تشكل الظاهرة الاخيرة هذه سوى دليل اضافي على افلاس، وتخبط، القيادة السياسية، والعسكرية، الرسمية لاسرائيل؛ بل وجاءت تصريحات المسؤولين لتؤكد هذا الافلاس. فقد قام شامير باطلاق تهديد، في ٢٠ حزيران (يونيو)، باستخدام «القبضة الحديدية» ضد الانتفاضة، بعد اعتقال ثلاثة فلسطينيين طعنوا مستوطناً من اريئيل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٦/١٩٨٩). كذلك، عبّر رابين، مجدداً، عن فشل الاجراءات السابقة، حين سمح بالبدء باطلاق النار على الملثمين عند رؤيتهم، بغض النظر عن اشتراكهم، او عدم اشتراكهم، في أي نشاط عدائي (**الحياة**، ٤/٧/١٩٨٩).

أدتّ سياسة العدو، طبعاً، الى سقوط المزيد من الشهداء والجرحى وزيادة المعتقلين من صفوف الشعب الفلسطيني. فقد سقط ٢٩ مواطناً شهداء بين ١٧ حزيران (يونيو) و١٣ تموز (يوليو)، حسب الاحصاءات اليومية. وحسب مصادر اميركية، بلغ عدد الشهداء ٥٣٠ حتى ٢٨ حزيران (يونيو)، مقابل ٢٢ قتيلاً اسرائيلياً (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٩/٦/١٩٨٩). وممّا يدل على شدة المواجهة اليومية ارتفاع عدد الجرحى، في مناسبات معيّنة، الى مستويات مرتفعة جداً. ففي ١٧/٦/١٩٨٩، سقط ٩٠ فلسطينياً جرحى في انحاء الارض المحتلة؛ وفي الرابع من تموز (يوليو) ٥٣ جريحاً، و٧٩ جريحاً في التاسع من الشهر عينه، على سبيل المثال. أمّا على صعيد الاعتقالات، فقد أُجريت حملات عدة، منها تلك التي شملت مئة مواطن، في الثالث من تموز (يوليو)، و٢٢٥ في اليوم التالي، ومئة في الخامس من الشهر بجوار رام الله وبيت لحم ومناطق اخرى من الضفة. وتبيّن ان معدّل الاعتقالات اليومي يبلغ حوالى ٤٠؛ اذ اوضحت المصادر الفلسطينية ان مجموع المعتقلين الجدد، خلال أيار (مايو)، بلغ ١٢٣٠ (**القدس**، القدس، ٢٦/٦/١٩٨٩). وقد أُصدرت احصاءات اخرى، خلال الفترة الاخيرة، منها تقرير اسرائيلي يؤكد ان ١٣ ألف فلسطيني هم قيد الاعتقال حالياً (**جيروزاليم بوست**، ٢١/٦/١٩٨٩)؛ بينما أكدت المصادر الاردنية الرسمية ان اجمالي عدد المعتقلين، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ٢٩ ألفاً (**الحياة**،